RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

دراسة سياسية

إيران ومستقبل البقاء في الاتفاق النووي
الرهانات والبدائل

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

دراسة سياسية

إيران ومستقبل البقاء في الاتفاق النووي
الرهانات والبدائل

محمود حمدي أبو القاسم
مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

مقدمة:

عاد الجدل حول مسألة بقاء إيران في الاتفاق النووي إلى الواجهة مطلع العام 2019، وشمل الجدل عدة مستويات، فمن جهة تخضع مسألة البقاء في الاتفاق النووي داخل إيران لعملية توظيف سياسي من جانب التيارات السياسية لكسب تأييد الرأي العام، ومن جهة أخرى تخضع لحسابات معقدة متعلقة بحجم المكاسب والخسائر التي ستجنيها إيران من البقاء أو الانسحاب من هذا الاتفاق، فضلًا عن حسابات وثيقة الصلة بتكلفة الخيارات البديلة.

على هذا الأساس يتنازع مسألة الاتفاق النووي في إيران اتجاهان:

الاتجاه الأول: يتبنى خيار الانسحاب من الاتفاق، ويوجه انتقادات واسعة النطاق للحكومة على مواقفها بالبقاء في الاتفاق، كرئيس مجلس صيانة الدستور، أحمد جنتي الذي لام في 17 يناير 2019 حكومة حسن روحاني لعدم الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة «1+5»، وقال: «في نهاية المطاف سنحرق الاتفاق النووي».

الاتجاه الثاني: له وجهة نظر مختلفة إذ يرى أن الخروج من الاتفاق في المرحلة الراهنة سيعود على إيران بخسائر فادحة، وعبَّر عن هذا الاتجاه عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني حسين نقوي حسيني بقوله: إنّ خروج إيران من الاتفاق النووي في الوقت الحالي بأي شكلٍ سيعود بالضرر على إيران 100% [1].

هذا الجدل انسحب تأثيره إلى المجتمع وأثار توترًا داخليًا، حيث تتسرب شائعات تم تداولها على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي تفيد بخروج إيران من الاتفاق النووي، وتفيد استقالة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، لكن الإعلام الإيراني الرسمي نفى تلك الشائعات واعتبرها ناتجة عن مساعي «تيار مشبوه»، و«مخطط معقد»، وأكد على أنّ انسحاب إيران من الاتفاق النووي شائعة ليس لها أساس من الصحة [2].

يتضح مع هذا الجدل الداخلي مدى التعقيد الذي يواجه النظام الإيراني

فيما يتعلق بمسألة البقاء في الاتفاق النووي، ولا سيَّما أن جدوى الاتفاق بعد الانسحاب الأمريكي منه وبعد استعادة العقوبات النووية على إيران أصبحت عند حدودها الدنيا، فضلًا عن أن الرهان على مسألة بقاء الاتفاق وَفق صيغة «4+1» لم ترقَ إلى ما كانت تطمح إليه إيران.

فما دوافع هذا الجدل الداخلي حول مسألة البقاء في الاتفاق النووي؟ ولماذا تراهن إيران على استمرار العمل بالاتفاق؟ وما موقف إيران في المستقبل من مسألة البقاء في الاتفاق وما خياراتها البديلة؟

أولا: تصاعد الجدل الداخلي حول بقاء الاتفاق النووي

من الواضح أن الموقف من الاتفاق النووي في المرحلة الراهنة داخل إيران يثير جدلًا داخليًا كبيرًا ويُناقش على عدة مستويات، ويمكن عرض هذا الجدل والنقاش على النحو الآتي:

1. التوظيف السياسي:

صاحب إبرام الاتفاق النووي تعزيز مكانة التيار الإصلاحي وهو ما انعكس في فوز الرئيس حسن روحاني بدورتين انتخابيتين متتاليتين، وفي الوقت نفسه حقق التيار الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية والبلدية نتائج عززت مكانته السياسية، وأطلق الاتفاق مع تطبيقه ثورةَ توقعاتٍ شعبية واسعة النطاق، ارتدت آثارها الاجتماعية والثقافية في صورة مطالب بمزيد من الانفتاح وغلّ يد المتشددين وقبضتهم عن المواطنين، واستشعر المحافظون مع هذه التغييرات تهديدًا لمكانتهم السياسية والدينية.

استغل التيار المحافظ والعناصر المتشددة وعلى رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة العمل بالعقوبات وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، لتحقيق عدد من المكاسب، من أهمها توجيه صفعة سياسية للإصلاحيين على خلفية فشل رهانهم بالانفتاح على الغرب. هذا على الرغم من أنَّ المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة «5+1» قد بدأت في عهد الرئيس المتشدد السابق أحمدي نجاد في عام 2009، والمؤكد أنها كانت بمباركة من المرشد، لكنها مباركة تمت

وَفق تكتيك أعفى المرشد وتياره من تحمل تبعات هذا القرار، ولا سيَّما أنه انتهج سياسة الإمساك بالعصا من المنتصف في حينها، من خلال موقف اتَّسم بالحذر إذ أعطى الضوء الأخضر للإصلاحيين بالمضي قدمًا في عملية التفاوض تحت ما أطلق عليه مسمى «المرونة البطولية»، في الوقت نفسه الذي قال إنَّ المكاسب توازي المخاطر في هذه العملية [3]، وللتخلص من عبئ هذا المأزق وتبعاته فقد وافق المرشد والجناح المتشدد في عهد الرئيس حسن روحاني، على نقل الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية، الأمر الذي جعل عبئ العملية ونتائجها برمتها على عاتق روحاني وحكومته [4]. لكن لإدارة الملف من خلف الكواليس أنشأ لجنة مراقبة الاتفاق النووي في يوليو 2015، وتم اختيار أعضاء هذه اللجنة من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وهي اللجنة المسؤولة اليوم عن تقرير مصير الاتفاق [5].

خلاصة القول: إنَّ روحاني والإصلاحيين فشلوا في الرهان على الاتفاق كرافعة لتطبيق برنامجهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تعزيز مكانتهم السياسية، في المقابل نجح المحافظون في النأي بالتيار المحافظ عن تحمل أية مسؤولية عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية الناجمة عن تقويض الاتفاق من الناحية العملية، وذلك في إطار تجهيز المحافظين لخوض الاستحقاقات الانتخابية القادمة، إذ يطمح المحافظين إلى العودة إلى مراكز السلطة في الرئاسة والحكومة والبرلمان معولين على فشل منافسيهم.

لا شك أن جهود المحافظين آتت ثمارها إلى حد بعيد، حيث هناك إحباط شعبي واسع النطاق، بل خضع روحاني نفسه لهيمنة وسطوة المحافظين إذ فرضوا عليه سياسات وتغييرات وزارية وسياسات أخلت ببرنامجه الإصلاحي وهو ما دفع بمؤيدي روحاني للتبرؤ منه وتركه في مواجهة الغضب الشعبي المتصاعد، وبذلك يكون التيار المحافظ قد نجح في تسويق نفسه سياسيًا من مدخل إخفاق الإصلاحيين في الاتفاق ومن جهة أخرى، فرض سياساته وإعادة الإمساك بالملف من خلال تفعيل دور المجلس الأعلى للأمن القومي ولجنة مراقبة الاتفاق النووي برئاسة القيادي السابق في الحرس الثوري

والقائد بالجيش الإيراني على شمخاني بدلًا من سعيد جليلي السياسي والدبلوماسي المعروف.

لكن مع الوقت أدرك النظام خطورة الاستمرار في هذا السلوك على الاستقرار الداخلي ولا سيما أن السخط الشعبي لم يستثنِ أيَّ طرف من أطراف العملية السياسية سواء محافظين أو إصلاحيين، فبدأت عملية تهدئة من أجل تفادي التأثير السلبي لانقسام النخبة الحاكمة على الرأي العام، خاصةً أن الولايات المتحدة صممت عقوباتها لزعزعة الاستقرار في الداخل ومفاقمة أزمة الشرعية الشعبية للنظام، إذ برزت دعوات لتوحيد الجبهة الداخلية ومواجهة الأزمة [6].

ظهرت ملامح هذه السياسة في التفاهمات التي تمت بين حكومة روحاني والتيار المتشدد التي على إثرها تراجعت الانتقادات للحكومة، وتصدرت المطالبات المشهد بدعم النظام والوقوف خلف الحكومة وتوحيد الجبهة الداخلية، وإعادة الحديث عن المؤامرة الأمريكية [7]. وقد كتب النائب البرلماني محمود صادقي تأكيدا لهذه السياسة في حسابه الشخصي على تويتر: «لقد أثبتت التجربة أنه كلما تعرضت إيران لمؤامرات أجنبية، تصبح صفوف الأمة أكثر تماسكًا» [8].

2. رفض التفاوض ووصاية الحرس الثوري:

لا يزال يعرض ترمب وأعضاء إدارته البارزين دعوة للحوار والتفاوض بصورة مباشرة حول اتفاق جديد مع الإيرانيين بوصف هذا هو الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، وأحدث هذا العرض ردود فعل متباينة داخل إيران على المستويين الشعبي والرسمي.

لا شك أسهم الموقف الأمريكي من الاتفاق وتبني إستراتيجية ضغوط قصوى تجاه إيران في قفز التيار المتشدد والمؤسَّسات العسكرية لواجهة المشهد والتصدي لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة مع تهميش دور الرئيس وحكومته، تتماشى مواقف هذا التيار مع خط المرشد الذي يؤكد فيه على عدم فتح باب التفاوض مع الولايات المتحدة [9]، ويؤيِّده الحرس الثوري في رفض عملية التفاوض من جديد، ويتبنَّى الحرس في هذا السياق خطّ

التصعيد، على مستوى التصريحات والتهديدات، فقائد الحرس الثوري اللواء محمد على جعفري عبر عن هذا الموقف بقوله إنَّ «الشعب الإيراني لن يسمح لمسؤولين في البلاد بالتفاوض مجدَّدًا مع الولايات المتحدة». ويرى هذا التيار أن الدخول في مفاوضات جديدة في المرحلة الراهنة سيضع على إيران ضغوطًا أكبر من تلك التي خضع لها روحاني من قبل؛ بسبب الوضع الاقتصادي الراهن الذي تَضرَّر أكثر بعد دخول العقوبات الأمريكية حيِّز التنفيذ [10]. كما أن الاتفاق السابق من وجهة نظر هذا الفريق كان مقتصرا على معالجة الملف النووي، لكن ما تريده الولايات المتحدة من الاتفاق الجديد أن يشمل ملفات أخرى، من شأنها تقديم تنازلات في هذه الملفات كبرنامج الصواريخ الباليستية أو تعديل السلوك الإقليمي بأن يقوض مكاسب النظام وربما شرعيته.

في المقابل لا تزال هناك أصوات في الداخل تدعو إلى وضع دعوة التفاوض بعين الاعتبار والتجاوب معها [11]، فعلى سبيل المثال يتساءل عضو مجمع الباحثين والمدرسين فاضل ميبدي: «لماذا ينبغي البقاء في خلاف دائم مع أمريكا؟ من اللائق أن العدو لو اتخذ خطوة نحو التفاوض ينبغي أن يكون هناك رد إيجابي» [12]. كما وجهت انتقادات لحكومة روحاني على خلفية إعلانها رفض طلب ترمب مقابلة روحاني أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باعتبار أن تلك فرصة ضيعتها إيران وكانت لحظة مناسبة للتفاوض أفضل من لحظة قادمة قد تفقد إيران كثيرًا من أوراقها تحت تأثير تزايد الضغوط، وتصبح عرضة للابتزاز والضغوط أكثر فأكثر [13]. وردًا لتدخل قيادة الحرس على خط الأزمة، وغلقها الباب أمام عملية التفاوض فيما يشبه الوصاية العسكرية على القرارات السياسية، وجَّه نائب رئيس البرلمان الإيراني على مطهري رسالة إلى القائد العامّ للحرس الثوري قائلًا: «ينبغي لجعفري ولكل الإخوة المجاهدين في الحرس الثوري اتباع قرار السلطات العليا بالنظام في موضوع التفاوض وعدم التفاوض مع أمريكا» [14].

3. الحفاظ على الاتفاق بوصفه مصلحة وطنية:

رغم أن البقاء في الاتفاق لا يزال بين السياسيين مجالًا للتسييس والتوظيف، لكن الموقف الإيراني الرسمي يبدو أكثر واقعية من جانب المسؤولين المحافظين والإصلاحيين على السواء، إذ إنّ الطرفين أبديا اتجاها موحدا تجاه ضرورة الحفاظ على الاتفاق والبقاء ضمنه باعتبار ذلك يحقق مصلحة حيوية للنظام الإيراني، وهي خلاصة توصلت إليها المؤسَّسات المعنية بالملف النووي. وهذا التوجه انسجم مع موقف المرشد على خامنئي الذي أيد البقاء في الاتفاق على الرغم من الانسحاب الأمريكي منه. لكن يظل التزام إيران مرهونا بعدة شروط موجهة للأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق تحديدا، باعتبار أن التزام الترويكا الأوروبية بهذه الشروط سيضمن استمرار مكاسب الاتفاق بدون الولايات المتحدة، وتشمل الشروط التالية: حماية مبيعات النِّفط الإيرانية من العقوبات الأمريكية، ومواصلة شراء الخام الإيراني، والتزام البنوك الأوروبية بحماية التجارة مع إيران، والتعهد بعدم الموافقة على المطالب الأمريكية بالتفاوض حول برنامج إيران للصواريخ الباليستية، وأنشطتها الإقليمية [15].

استند قرار إيران بالبقاء في الاتفاق النووي إلى حسابات واقعية، أولها أنَّ بعض الدول ولا سيَّما الشريكة في الاتفاق النووي رفضت القرار الأمريكي ورفضت الانسحاب منه، وأنها لا تزال تُفعِّل الآلية الدولية الخاصة بالاتفاق ولا سيما لجنة المراقبة الخاصة بالاتفاق التي أصدرت ثلاثة عشر تقريرًا يفيد بالتزام إيران بالاتفاق، كما تعقد المجموعة الدولية الخاصة بالاتفاق اجتماعاتها الدورية بمقر المنظمة الدولية بفيينا، كما أن بقاء الاتفاق لا يزال عاملًا مهمًا في إيجاد فجوة في المواقف الدولية تجاه إيران، وخروج إيران منه سيجعلها في مواجهة إجماع دولي على غرار الذي حدث قبل المفاوضات النووية قبل عام 2015، كما لا تفوت الإشارة إلى أهمية بقاء الاتفاق في تخفيف بعض الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية عن إيران. ومع هذا هناك تيار يمارس ضغوطه على الحكومة من أجل الخروج من الاتفاق، ويتبنى توجهًا راديكاليًا عبر طرح خيارات تعتمد المواجهة ومن ضمنها إعادة تفعيل

البرنامج النووي، والعودة لتخصيب اليورانيوم.

رغم هذه المواقف المتعارضة والمتناقضة ورغم الجدل والحيز الكبير الذي يأخذه الاتفاق النووي ومسألة البقاء ضمنه، لكن يظل خط المرشد والحرس الثوري هو الذي لديه اليد العليا في هذه المسألة وهو الخط الذي يغلق مسألة التفاوض ويدعم البقاء في الاتفاق على الأقل خلال هذه المرحلة عمليًا، برغم كل المواقف التي يتم إبداء الرأي بشأنها في العلن، لكن لا يعني ذلك أنَّ مسألة البقاء في الاتفاق خيار إستراتيجي ولكنه بقاء مرحلي وتكتيكي ما دام يحقق مكاسب لإيران ويتيح مساحات للمناورة.

ثانيا: إيران وجدوى الاتفاق النووي ما بعد انسحاب ترمب

بعيدًا عن التوظيف السياسي للاتفاق يظل الرهان على بقاء الاتفاق النووي بدون الولايات المتحدة هو الموقف الرسمي الإيراني، ويمكن الجدل بأن ذلك يرجع إلى عدد من العوامل، نشير إلى بعض منها على النحو الآتي:

1. الحفاظ على المركز القانوني والسياسي:

تعدُّ إيران الاتفاق النووي وثيقة دولية تمت المصادقة عليها في مجلس الأمن وَفق القرار 2231 ووقعتها خمسة دول من القوى الرئيسة في النظام الدولي إضافة إلى الولايات المتحدة. وتحتجُّ إيران بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثلاثة عشر تقريرًا رسميًا حتى ديسمبر 2018 «بأن إيران ملتزمة بتعهداتها وَفقًا للاتفاق» [16].

وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة أعادت العمل بالعقوبات ضد إيران لكن رفع العقوبات لم تكن النتيجة الإيجابية الوحيدة للاتفاق، إذ يظل الإنجاز الأهم للاتفاق من وجهة نظر إيران هو إنهاء أزمة إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية أساسًا بمسألة مراقبة البرنامج النووي. كما أنَّها ترى أنّ الاتفاق قد أوقف تنفيذ ستة قرارات في إطار الفصل السابع لمجلس الأمن باعتبار إيران دولة تهدد السلام والأمن العالميين وهو ما تحتج به إيران والدول الرافضة للعقوبات الأمريكية الآن.

من جهة ثانية، تثمّن إيران اعتراف الاتفاق بحقها في مواصلة تخصيب اليورانيوم حتى وإن كان بشكل محدود، وتقدّر أنه لم يصدر في مجلس الأمن قرار ضد إيران منذ توقيع الاتفاق النووي، ولا مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي كان قد أصدر اثني عشر قرارًا ضد إيران وقدم مسوغات للذهاب بالملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، لكن قراراته اتخذت منحىً آخر في المرحلة التي أعقبت توقيع الاتفاق النووي[17].

لهذا ترى إيران أن البقاء ضمن الاتفاق رغم الانسحاب الأمريكي منه يعكس مصلحة حيوية لإيران ويثبت شرعية وقانونية موقفها ولا سيما في ظل تمسك أطرافه الأخرى ببقائه.

2. الحفاظ على فاعلية الدبلوماسية الإيرانية دوليًا:

لقد أعاد الاتفاق تموضع إيران على الساحة الدولية بعدما انتهت عزلتها وانكسر الحصار عنها سياسيًا واقتصاديًا، لهذا توسع نطاق العمل الدبلوماسي الإيراني، وبذلت إيران جهودًا لإقناع الرأي العام في الخارج بمواقف إيران[18].

يمثل الاتفاق النووي الحجة القانونية التي تستخدمها الدبلوماسية الإيرانية للترويج لشرعية موقفها وانتهاك الولايات المتحدة لبنوده، في هذا السياق خاطبت وزارة الخارجية الإيرانية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، واتهمت الولايات بانتهاك قرار مجلس الأمن رقم 2231 والمعني بموافقة أعضاء مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة على الاتفاق النووي، واتهمها كذلك بالتصرف على نحو غير مسؤول وبشكل أحادي بما له من تأثير مدمر للأسس الدبلوماسية [19].

كما كان الاتفاق الآلية المهمة التي أسهمت في تطور العلاقات الأوروبية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، التي عكستها الزيارات المتبادلة بين إيران والمسؤولين من الدول الأوروبية وممثلي الاتحاد، فبعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق قصد وزير الخارجية محمد جواد ظريف عددًا من الدول الأوروبية من خلال عدة جولات في محاولات دبلوماسية لاختبار فرص بقاء

الاتفاق بمعاونة الأطراف الأوروبية [20]، كما قصد روحاني الوجهة نفسها فيما يبدو أنه دعم أوروبي دبلوماسي وسياسي مهم لإيران لمواجهة انهيار الاتفاق النووي بعد الانسحاب الأمريكي منه [21].

وجدت إيران مردود تلك الجهود الدبلوماسية، إذ لا تزال كافة هذه الأطراف متمسكة بالاتفاق النووي وتؤيد موقف إيران وتعارض الموقف الأمريكي، في ظل هذه المكاسب والقدرة على الحركة فمن الصعب إعلان إيران انسحابها من الاتفاق وعزل نفسها وترك تلك المساحات المتاحة للحركة مجانيًا.

3. تقليل فرص تحقيق إجماع دولي ضد إيران:

يمثل بقاء إيران في الاتفاق النووي وسيلة فعالة للحفاظ على الخلاف بين القوى الدولية الشريكة في الاتفاق، وخروج إيران منه سيتيح المجال أمام هذه القوى لتوحيد مواقفها والعودة بإيران لمربع العزلة والحصار، ولا شك تستفيد إيران من جهة أخرى من حالة الاستقطاب الراهنة بين القوى الدولية الكبرى ولا سيما في ظل سياسة ترمب العدائية ووقوع ملف إيران كواحد من قضايا الاستقطاب بين هذه القوى بعد الانسحاب الأمريكي من الملف النووي.

توجد فجوة حقيقية بين الولايات المتحدة وبقية الدول الموقعة على الاتفاق وهي فجوة في صالح إيران؛ فدول الترويكا الأوروبية أبدت مواقف معارضة لقرار ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي، حيث ترى هذه الدول أن الاتفاق ركيزة مهمة في علاقاتها مع إيران. وأعلنت بريطانيا في الثاني عشر من أغسطس ردًا على مطالب أمريكية بالوقوف إلى جانبها، أن الاقتداء بالموقف الأمريكي مستبعَد[22]. ودعت ألمانيا إلى إنشاء قنوات الدفع المستقلة عن الولايات المتحدة [23]. تتوافق هذه المواقف مع موقف الاتحاد الأوروبي الذي وافقت دوله بأغلبية بثمانية وعشرين صوتًا على حزمة دعم لإيران بما يتماشى مع الاتِّفاق النووي [24]. كما صدر بيان مشترك بين مسؤولة السياسة الخارجية للاتِّحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ووزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، انتقدوا فيه القرار الأمريكي بعودة العقوبات، باعتبار أن إلغاء العقوبات المتعلقة بالملفّ النووي كان جزءًا أساسيًّا من اتِّفاق 1+5،

كما تَعهَّد الأعضاء المتبقُّون في الاتِّفاق النووي بالحفاظ على قنوات مالية مؤثرة مع إيران واستمرار واردات النِّفط والغاز الإيرانيَّين، والحفاظ على العَلاقات الاقتصادية مع إيران [25]. وعلى صعيد آخر أعلنت كل من الصين وروسيا أنهما ستبقيان ملتزمتين تعهُّداتهما وتنفيذ الاتِّفاقيات المُبرَمة [26].

مواقف كافة هذه الأطراف ترجمها بيان فيينا في يوليو 2018 بعد مفاوضات بين وزراء خارجية إيران والدول الخمس (روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا) الموقِّعة على الاتفاق النووي، الذي أشار إلى التزام الطرف الأوروبي بالاتفاق النووي وبتقديم الدعم لإيران والعمل على إنشاء آليات لحماية الروابط الاقتصادية مع إيران وإلى استمرار التعاون بين الطرفين [27].

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرسل تطمينات لإيران عن وفائه بالتزاماته، ومن ضمنها ما أعلنه مسؤول كبير للصحفيين في بروكسل أن رئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني لن تحضر مؤتمر وارسو الذي تستضيفه بولندا والولايات المتحدة يومي الثالث عشر والرابع عشر من فبراير 2019؛ بسبب جدول أعمالها المزدحم [28]، وكذلك الإعلان في في 31 يناير 2019 عن الاتجاه لإنشاء قناة جديدة بدعم بريطاني ألماني فرنسي، سميت INSTEX وهي اختصار لـ Instrument in Support of Trade Exchanges أي «أداة دعم الأنشطة التجارية». سيكون مقر الأداة في باريس ويديره خبير مصرفي ألماني، وستترأس المملكة المتحدة مجلس الإشراف، كما يعتزم الجانب الأوروبي استخدام القناة في البداية فقط لبيع الطعام والدواء والأجهزة الطبية في إيران. ومع ذلك، سيكون من الممكن توسيعه في المستقبل [29]، وهو ما يعطي إشارة طمأنة لطهران تجاه صدق نوايا الأطراف الأوروبية.

4. مواجهة الضغوط الأمريكية:

ترى إيران أن البقاء في الاتفاق النووي سيفرغ برامج العقوبات الأمريكية من مضمونها [30]، لهذا تتركز جهود إيران على بقاء الاتفاق بمعاونة أطرافه الأخرى، ومن المؤكد أن الاتفاق كان قد أتاح منافذ لدعم الاقتصاد الإيراني ومن ضمنها حتى الآن الدول المستثناة التي سمحت لها الولايات المتحدة

باستمرار استيراد النِّفط الإيراني، كما أعطى الاتفاق شرعية لوجود بعض الشركات الصغيرة العاملة في السوق الإيراني ولا سيما تلك التي تعمل بمعزل عن الرقابة والعقوبات الأمريكية [31].

5. فرصة للمناورة وكسب الوقت:

يعطي البقاء في الاتفاق النووي إيران زمنًا كافيًا للمناورة وكسب الوقت، على أمل حدوث تغييرات داخلية في الولايات المتحدة، بحيث يتم التراجع عن السياسات الراهنة، ولا سيما أن الديمقراطيين لديهم موقف مختلف من الاتفاق النووي، وكانت هناك معلومات حول نصيحة قدمها جون كيري للإيرانيين بالبقاء في الاتفاق النووي حتى بعد انتخابات الكونغرس على الأقل ثم تتخذ قرارها هل تبقى في الاتفاق النووي أم لا [32]. وربما تراهن إيران على إدارة الأزمة لحين انعقاد انتخابات الرئاسة الأمريكية في 2020 التي تتخذها رهانًا على عدم فوز ترمب [33].

يؤدي بقاء إيران ضمن الاتفاق إلى استمرار العمل الأمريكي بصورة منفردة، ومع الوقت قد تنجح إيران في تقليل تأثير حملة الضغوط الأمريكية، وقد يتشكل تحالف مضاد يحبط المساعي الأمريكية في الضغط على إيران.

ثالثا: إيران والالتزام بالاتفاق النووي.. السيناريوهات والاحتمالات

لا شك أنّ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق أدى إلى تحرير الولايات المتحدة من قيوده، وتحرير إدارة ترمب من الالتزام ببنوده، وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من إعادة تفعيل كافة العقوبات على إيران، ولعل من أهمها العقوبات التي فرضت على قطاع الطاقة وقطاع التعاملات المصرفية مع الخارج. وتعول الولايات المتحدة على فرض مزيد من العقوبات من أجل تضييق الخناق على النظام الإيراني وإرغامه على فتح باب التفاوض على اتفاق جديد. ولا تزال الولايات المتحدة تقود حملة دولية من أجل ممارسة مزيد من الضغوط على إيران، ويتوقع خلال الشهور القادمة أن تتكثف الضغوط ولا سيما مع الإصرار الأمريكي على تضييق الخناق على صادرات النِّفط الإيراني بإعادة النظر في الاستثناءات المتعلقة بالصادرات النِّفطية

والتعاملات الاقتصادية المسموح بها لعدد من الدول مع إيران، فضلا عن الجهود المبذولة من أجل كسب تأييد دولي للسياسة الأمريكية تجاه إيران، وكذلك بناء التحالفات الواسعة ضد إيران سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي [34]. وقد أدت إعادة تفعيل العقوبات النووية من جانب الولايات المتحدة إلى فرض تحديات واسعة أمام الاقتصاد الإيراني، إذ خرجت العديد من الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية خشية التعرُّض للعقوبات الأمريكية [35]. وضغطت الولايات المتحدة على الدول الأوروبية لعدم تدشين آلية مالية للتعاملات المالية مع إيران [36]. كما انهار سوق العملة الوطنية وتراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية إذ انخفضت قيمة العملة الإيرانية بنسبة 50%. وتراجع تصدير النِّفط مما حرم إيران من أهم عوائدها المالية؛ لأن النِّفط والمنتجات النِّفطية تشكل 70% من إجمالي صادرات إيران [37]. إذ يشكل النِّفط 70% من صادرات إيران إلى الخارج، واضطرت الحكومة تحت وقع الأزمة إلى تبني سياسات تقشفية وتقليص حجم الموازنة العامة بنسبة تقارب النصف بحسب السعر الحر للعملة.

وبناء على هذه التطورات تزايدت الضغوط الداخلية الناتجة عن تَرَدِّي الأوضاع الاقتصادية، وتزايُد السخط الشعبي وتزايدت وتيرة الاحتجاجات، التي طالت بعض الفئات والشرائح المؤيِّدة للنظام، خصوصًا بعد أن أثَّرَت سياسة النظام المالية والاقتصادية على مراكزها المادية والمعنوية [38].

لا شك أن الاتفاق النووي نظريًا لا يزال قائما وَفق صيغة «4+1» بعد الانسحاب الأمريكي منه، وباستثناء شرعية الاتفاق ومعالجاته للمسألة النووية، ووقف العمل بقرارات مجلس الأمن الصادرة ضد إيران وغيرها من القيود التي رفعت بفعل خطة العمل المشتركة، لكن من الناحية العملية نجحت الولايات المتحدة إلى حد بعيد من تقويض آثار الاتفاق وحرمت إيران من قطف ثماره بصورة كاملة.

وفي هذا السياق فإن الموقف الإيراني المتوقع من مسألة البقاء في الاتفاق النووي تتأرجح بين عدد من السيناريوهات من أبرزها ما يأتي:

السيناريو الأول: البقاء في الاتفاق مع احتمال تعليق بعض بنوده

يعزز بقاء إيران ضمن الاتفاق استمرار مجموعة من المكاسب في المستقبل، إذ ستحافظ إيران على بقائها في الاتفاق ولن تنسحب منه ما دام قابلا للاستمرار ولو شكليًا؛ لأن هذا الاتفاق لا يزال ورقة مهمة في يد النظام الإيراني، فهو يمنح النظام شرعية على المستوى الدولي، وتستفيد إيران من بقائه في تحسين صورتها الدولية بوصفها التزمت بتعهداتها الدولية، وقد منح الاتفاق إيران بالفعل فرصة لكسب قضية رمزية أمام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة، وهو ما تستفيد منه إيران في تحسين صورتها دوليًا، وتصوير الولايات المتحدة كدولة تنتهج سياسات عدائية وبصورة منفردة بعيدًا عن الشرعية الدولية.

كما ستظل إيران باقية في الاتفاق ما دامت العقوبات الأمريكية لم تصل لدرجة مؤثرة على بقاء النظام، وما دام النظام قادرًا على التعامل معها وتفادي تأثيراتها ولا سيما على الساحة الداخلية، إذ لا يزال يوفر الاتفاق للاقتصاد الإيراني فرصًا ومكاسبَ، ولو عند الحد الأدنى الذي يحقق الاستقرار الداخلي والسيطرة على الأوضاع. وقد أكد روحاني في حديث لقناة «إن بي سي» الأمريكيَّة قائلًا: إنَّ «أمريكا غير قادرة على إيصال مبيعاتنا من النِّفط إلى الصفر، وهذا العمل غير ممكن، والادِّعاء بأن أمريكا ستفعل هذا، ادِّعاء أجوف وسخيف» [39].

وستُبقي إيران على الاتفاق ما دام يحافظ على فجوة في العلاقة بين الولايات المتحدة من جانب وبقية أطرافه من جانب آخر، وهو الأمر الذي يعطي النظام الإيراني مساحات من المناورة والحركة على الأقل على المستوى السياسي والدبلوماسي، حتى لو بقيت نتائج الاتفاق عند حدها الأدنى، وحتى لو لم ينجح الشركاء المتمسكين به في توفير آليات لمساعدة إيران للتغلب على العقوبات الأمريكية، كإنشاء آليات مالية على غرار آلية التبادل المالي المقترحة من جانب الاتحاد الأوروبي التي يبدو أن قرار فرنسا وألمانيا وبريطانيا الذي اُتّخذ بشأنها مشترك وجاء ذلك بالتوافق مع إيران، لكنها لا تزال خارج نطاق العمل وتحتاج لبعض الوقت.

ومن جهة أخرى، سيتيح الاتفاق أمامها فسحة من الوقت للعمل على تفريغ العقوبات الأمريكية من مضمونها، مع إمكانية توفر ظروف سياسية دولية مناسبة، قد تتيح بناء موقف مختلف عن الموقف الأمريكي، ولا سيما في ظل وجود رفض دولي للموقف الأحادي الأمريكي ضد إيران، هذا فضلا عن أن الوقت قد يسنح بتغيير داخل الولايات المتحدة مع الانتخابات الرئاسية القادمة بما قد يسمح بإعادة النظر في الموقف الأمريكي من الاتفاق.

ومع ذلك يظل هذا السيناريو يواجه حسابات معقدة، منها أن مكاسب إيران من مسألة الحفاظ على الاتفاق في ظل أزمتها الاقتصادية الراهنة رمزية وشكلية، والرهانات جميعها على بقائه تتم وفق حسابات مستقبلية غير مضمونة. إذ إنّ هناك شكوكا إيرانية في مدى وفاء دول الترويكا الأوروبية الموقعين على الاتفاق النووي والاتحاد الأوروبي بالتزاماتهم ووعودهم تجاه إيران، سواء فيما يتعلق باستمرار العمل بالاتفاق، أو مواجهة الضغوط الأمريكية واستمرار التعاون الاقتصادي مع إيران، فبينما تطرح الحكومة نظرة متفائلة مفادها مساعدة الأوروبيين على استمرار قنوات التعاون مع إيران، وفتح سبل علاقات مالية بديلة عن نظام السويفت الأمريكي، فإن سياسيين يرون أن هذه الثقة ليست في محلها؛ لأن الأوروبيون يفتقرون إلى الإمكانيات والقدرات التي تمكنهم من الوقوف في مواجهة الولايات المتحدة في مسألتي بيع النِّفط، والمعاملات المصرفية، وبالتالي لا يمكنهم المساعدة في بقاء الاتفاق النووي، الذي ستقوضه العقوبات فعليا ويكون بلا جدوى، وفي هذا السياق أكد القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني، محمد على جعفري، أنه «يبدو جليًا أن الأوروبيين لا يمكنهم اتخاذ قرار مستقل بين إيران وأمريكا، فهم تابعين لأمريكا ومصير الاتفاق النووي واضح» [40].

كما أن هناك قلق إيراني من بعض المواقف الأوروبية، أبرزها استضافة قمة في وارسو في منتصف فبراير 2019 بتنظيم مشترك أمريكي بولندي وبمشاركة 70 دولة منها دول أوروبية عديدة، التي من ضمن أهدافها مواجهة خطر إيران وبحث سبل مواجهة تهديدها للاستقرار والأمن الإقليمي، وهي

تحركات قد تكون بغرض فرض مزيد من الضغوط على الدول الأوروبية لتغيير مواقفها من البقاء في الاتفاق النووي والانضمام إلى الموقف الأمريكي فيما يخص إيران، هذا إلى جانب العقوبات التي فرضها الجانب الأوروبي على إيران مؤخرا في ضوء الاتهامات لعناصر إيرانية بالتورط في التخطيط لعمليات إرهابية في الدنمارك وهولندا وفرنسا وألبانيا، فضلًا عن التخوفات الأوروبية والتلويح بفرض عقوبات خاصة ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، وهي الخطوات التي تترقبها إيران بحذر وتتخوف من أن تكون مقدمة لسياسة أوروبية جديدة تجاه إيران بما قد يهدم رهانات إيران الخاصة بالإبقاء على الاتفاق.

وأخيرًا تُبدي الولايات المتحدة حسمًا في تطبيق العقوبات وتتجه نحو مزيد من التصعيد، وهو ما قد يعرض النظام الإيراني لمخاطر داخلية حقيقية عندها قد ينتقل لخطة بديلة لكنها ضمن سيناريو الحفاظ على الاتفاق من خلال تعليق بعض بنود الاتفاق بصورة جزئية؛ لأن البقاء في الاتفاق لم يحافظ على استمرار الوضع عند حدود مقبولة بالنسبة لإيران، ويكون خيار الضغط وتحريك الموقف ضروري من أجل تحفيز البيئة الدولية على ردود فعل مختلفة. فخلال هذه المرحلة لا يستبعد أن تلجأ إيران لتعليق جزئي لبعض بنود الاتفاق النووي في محاولة للضغط على المجتمع الدولي وتحديدا شركاء الاتفاق الذين يرونه خطة مثالية أوقفت البرنامج النووي الإيراني بعدما كانت قد اقتربت من العتبة النووية، وفي هذا السياق يلفت الانتباه إعلان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي في منتصف يناير 2019 عن أنَّ إيران قادرة على استئناف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%، وهو خيار محتمل في المرحلة القادمة وستتزايد فرصه لو حرمت الولايات المتحدة إيران من تصدير نفطها إلى الحد الأدنى ولم تجدد الاستثناءات للدول المستوردة للنِّفط الإيراني، أو تفاقمت الأزمة الداخلية وبات يشعر النظام أنه غير قادر على التعايش مع الضغوط الخارجية ولم تقدم له الدول الأوروبية يد العون.

السيناريو الثاني: الانسحاب وتبني خيار المقاومة

هل يمكن أن تلجأ إيران لخيار متشدد بالخروج من الاتفاق وتفعيل إستراتيجية المقاومة؟

قد تلجأ إيران إلى هذا السيناريو إذا فقدت الأمل في فاعلية الاتفاق في الحفاظ على الحد الأدنى من مكاسبها، وأهم مؤشرات ذلك تغير موقف دول الترويكا الأوروبية من الاتفاق النووي بصورة مباشرة، إذ إنّ تغيير الموقف الأوروبي على هذا النحو سيحبط كافة الرهانات الإيرانية والدوافع التي تربطها بالبقاء ضمن الاتفاق، إذ ستتقوض المكاسب الدبلوماسية والسياسية، كما أن الاتفاق سيكون بلا فائدة تعود على إيران، إذ لن يبحث الأوروبيون أية آلية لمساعدة إيران على التعامل مع العقوبات الأمريكية، بل قد تعيد بعض الدول تفعيل العقوبات ضد إيران، يؤكد ذلك خلاف دول الاتحاد الأوروبي حول تدشين آلية بديلة للسويفت وحول الموقف بصفة عامة من سلوك النظام الإيراني، وخشية العديد من الدول التعرض للعقوبات الأمريكية نتيجة استضافة هذه الآلية.

إن تغير الموقف الأوروبي بلا شك سيكثف الضغوط الدولية على إيران وسيمنح الفرصة في تحقيق إجماع دولي ضدها، وبالتبعية ستواجه إيران عدم استقرار داخلي غير مسبوق وقد يلجأ النظام في ظل هذه الظروف إلى التصعيد والضغط بالأوراق التي يملكها تباعًا. ومنها قطع إمدادات البترول من المنطقة إذا حرم من تصدير نفطه، أو تسخين بعض ساحات الصراع التي يملك فيها نفوذ، وسيتجه تحديدا كخيار أول إلى اليمن ومنطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وفي حالة الشعور بخطر الانهيار قد يلجأ إلى إشعال مواجهة مع إسرائيل بطريقة غير مباشرة عن طريق المقاومة داخل الأراضي المحتلة أو حزب الله في لبنان، أو ميليشياته المنتشرة داخل الأراضي السورية.

وقد تنجح الولايات المتحدة في تغيير موقف كلٍ من روسيا والصين من الرضوخ لمطالبها بشأن قضية إيران، وذلك من خلال الضغط أو التفاهم. في هذه الظروف قد يتجه النظام لإعلان الخروج من الاتفاق أو البدء في

سياسات من شأنها أن تؤدي إلى إعلان انهياره من جانب الأطراف الموقعة عليه، ولا سيما إذا اتخذت إيران خطوات فعلية بما يتعلق بتنشيط تخصيب اليورانيوم، إذ إنّ هذا الملف شديد الحساسية لدى كافة الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي وهو الركيزة الأساس التي تجعل دول الترويكا وروسيا والصين متمسكين بالاتفاق حتى الآن.

وعلى صعيد آخر، قد تنسحب إيران من الاتفاق النووي تحت تأثير ضغوط العناصر المتشددة في الداخل، ويؤشر لذلك المطالب العديدة من جانب العناصر والقيادات المتشددة بالخروج من الاتفاق، وحالة الضعف التي باتت عليها حكومة روحاني والتيار الإصلاحي بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، ودخول الحرس الثوري على خط الأزمة، وتعاطي التحركات السياسية من جانب كل الأطراف على الساحة الداخلية بأن هناك استعداد لهذا الخيار، أو أنه يتم الإعداد له تحسبا لتغير الواقع، فالحكومة تبنَّت سياسات اقتصادية تقشفيَّه، وأعلنت عن خطط لمواجهة الأزمة بما يعطي مؤشرًا على أولوية المواجهة على التفاهم والحوار، كما أن الحرس الثوري يواصل تهديداته المتواصلة، وتحركاته ومناوراته العسكرية في الداخل وفي المنطقة في إطار تبنيه لخيار المقاومة والمواجهة، كما أنه أصبح لديه مسؤولية أساسية في مسألة مواجهة العقوبات الأمريكية وإيجاد طرق للتحايل عليها وتفادي تأثيرها مما وسع من دوره السياسي.

السيناريو الثالث: الموافقة على إبرام اتفاق جديد

يعزز هذا السيناريو لإعادة النظام تقدير الموقف الراهن، واستشعاره بأن عامل الوقت ليس في صالحه، وأن تضييق الخناق عليه يتزايد مع الوقت وأن التوتر الداخلي في ازدياد بما قد يهدد شرعيته وبقاءه، فضلًا عن أن شركاء الاتفاق النووي لن يتمكنوا من تقديم يد العون له، ولن يكون بمقدورهم تحدي الإرادة الأمريكية.

كما يعزز هذا السيناريو إستراتيجية الولايات المتحدة التي كيَّفتها بصورة أساس للوصول إلى اتفاق جديد والرغبة في تفاوض مباشر وبصورة ثنائية، فالرئيس وكافة أعضاء إدارته يتحدثون عن عدم الرغبة في تغيير النظام

ولكن الهدف المعلن هو توقيع اتفاق جديد يعالج من خلال ثلاث قضايا رئيسة وهي: بند الغروب في خطة العمل المشتركة، وإيقاف برامج تطوير الصواريخ الباليستية، ووقف الأنشطة الإيرانية المزعزعة للفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة. ولا شك أن مصداقية ترمب أصبحت مرهونة بتحقيق هذا الهدف، خصوصا بعدما جعل من ملف إيران واحدة من ضمن أولوياته، ووعدًا من ضمن وعوده الانتخابية الرئيسة، وربما يكون مستقبله السياسي مرهونا بالنجاح في الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذا الملف، ورغم أن خيار العقوبات يبدو إستراتيجيًا بالنسبة للولايات المتحدة للوصول إلى هدف تعديل الاتفاق، لكن مناورة إيران ومحاولتها كسب الوقت وجهودها لإحباط الإستراتيجية الأمريكية، قد تدفع إدارة ترمب إلى تبني خيارات أكثر تشددًا تجاه إيران، وهو ما قد يجبر إيران في النهاية على القبول بالتفاوض على اتفاق جديد.

يعزز هذا السيناريو كذلك حجم التحديات على المستوى الداخلي، فالاقتصاد يعاني من مشكلات واسعة النطاق، ويتوقع أن تتفاقم الأزمة مع نهاية الربع الأول من هذا العام، خصوصا إذا ما اتجهت الولايات المتحدة لإلغاء الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول فيما يتعلق باستيراد النِّفط الإيراني، والولايات المتحدة لديها القدرة على التأثير في هذا الملف، ولا سيما أن الاستثناءات قد تمت بالتوافق مع هذه الدول، فضلًا عن أن الولايات المتحدة هيأت سوق النِّفط إلى حدٍ مَّا لاحتمال تقليل صادرات النِّفط الإيراني، فضلًا عن أن انخفاض الأسعار يغري الولايات المتحدة بالتشدد حيال هذا الخيار، وكذلك تقارب وجهات النظر بين الولايات المتحدة ودول الخليج بما يعزز التنسيق بينهما بشأن مواجهة خطر إيران والتعاون في تأمين سوق النِّفط من التقلبات. لكن ستتوقف نتيجة تلك السياسات على مدى تجاوب المجتمع الدولي مع تلك السياسة ومدى النجاح في استعادة سياسة حصار إيران.

بناءً على هذه العوامل، قد يفتح النظام قنواتٍ للحوار مع الولايات المتحدة، سواء بصورة مباشر، أو غير مباشرة؛ وذلك حفاظًا على النظام

الـذي تتعـرض شرعيتـه للتـآكل، وخشـية الذهـاب إلى طاولـة التفـاوض تحـت تأثـير ضغـوط أشـد قسـوة في المسـتقبل، ممَّا يقلـل مـن فرصـه في خـوض عمليـة التفـاوض دون أوراق ضغـط، وهنـا قـد تكـون التفاهـمات الإيرانيـة الأمريكيـة شـاملة وتعالـج كافـة المخـاوف الأمريكيـة، وقـد تكـون محـددة تعالـج القضايـا الأهـم بالنسـبة للولايـات المتحـدة، وأهمهـا بنـد الغـروب في الاتفـاق النـووي، وتطويـر برامـج الصواريـخ الباليسـتية، وهـما البنـدان اللـذان يهـما حليفتهـا إسرائيـل بالأسـاس، أمـا السـلوك الإقليمـي فمـن الممكـن أن يكـون هـذا الملـف محـل مواءمـة ونقـاش لعـدة أسـباب، أولهـا: عـدم وجـود رغبـة أمريكيـة في الإخـلال بالتوازنـات الإقليميـة، بـل رغبتهـا في إدارة الـصراع عـبر التنافـس بـين القـوى الرئيسـة في المنطقـة، وثانيهـا: مسـاحة النفـوذ الإيـراني فعليًـا عـلى الأرض التـي يحتـاج نجـاح التفـاوض بشـأنها إلى إسـتراتيجية مواجهـة عـلى الأرض وهـي غـير كافيـة في مناطـق وربمـا غـير موجـودة في مناطـق أخـرى.

مـع هـذا يحبـط هـذا السـيناريو الضغـوط السياسـية التـي يواجههـا الرئيـس ترمـب في الداخـل، وعـدم تكامـل عنـاصر إسـتراتيجية الضغـوط القصـوى التـي تمارسـها إدارتـه عـلى إيـران، إذ إنهـا تركـز عـلى العقوبـات الاقتصاديـة، وتتجاهل مواجهـة النفـوذ الإيـراني الإقليمـي، الـذي يوفـر للنظـام قـدرة عـلى التحـرك والتأثـير، فضـلًا عـن توفـير تلـك السـاحات -ولا سـيما دول الجـوار الجغـرافي- منافـذ للتغلـب عـلى العقوبـات.

خاتمة

في النهايـة يمكـن القـول إن خيـار المواجهـة والمقاومـة خيـار شـديد التكلفـة بالنسـبة للنظـام الإيـراني، لهـذا هنـاك احتمالـين:

الاحتـمال الأول: أن تظـل إيـران باقيـة في الاتفـاق النـووي كخيـار مؤقـت ومرحـلي، وسـتظل تترقـب محـاولات بعـض القـوى الدوليـة خلـق آليـات ماليـة مسـتقلة بعيـدا عـن الـدولار، مـع أنهـا تـدرك صعوبـة ذلـك، لكـن خنـق إيـران قـد يدفعهـا لتفعيـل بعـض أدواتهـا لتحريـك الموقـف الـدولي كاحتـمال لجوئهـا إلى الاسـتمرار في تخصيـب اليورانيـوم؛ بمـا يحفـز المجتمـع الـدولي لمسـاعدتها أو الضغـط عـلى الولايـات المتحـدة لتغيـير سياسـاتها، وهـذا الخيـار بطبيعتـه حـدي

فإما أنه قد يدفع باتجاه موقف إيجابي من إيران ومحاولة حلحلة الموقف، أو يدفع باتجاه عدائي تجاه إيران لأن تخطي العتبة النووية خط أحمر لكافة أطراف الاتفاق، وخطوة من هذا النوع تهدم الاتفاق من الأساس.

الاحتمال الثاني: قبول النظام الإيراني التفاوض حول اتفاق جديد، وذلك قد يحدث مع استشعار النظام الإيراني بأن الاتفاق أصبح بلا جدوى، وأن النظام يواجه أزمة بقاء حقيقية. وتفيد الخبرة التاريخية بقبول النظام عملية التفاوض تحت تأثير العقوبات وهو ما قاد إلى الاتفاق النووي في 2015. وكما لعبت أوروبا دورا بارزا في الوصول إلى هذا الاتفاق فإن لديها مساحة من التفاهمات مع إيران بحيث يمكنها أن تمهد الطريق نحو اتفاق جديد، خصوصا بعد الإعلان عن تدشين دول الترويكا لآلية مالية للتبادل المالي مع إيران مؤخرا، بلا شك لن تخسر إيران ضمنه كل شيء، لكنه سيحفظ لكافة الأطراف ماء وجهها، ويبدو أن الوصول إلى تلك المحطة أقرب الاحتمالات، لكن سيظل المجهول ضمن هذه العملية حتى إعلانها هو حجم مكاسب وخسائر إيران من مثل هذا الاتفاق.

Endnotes

(1) إيران اينترنشنال، رئيس «الطاقة الذرية» الإيرانية: لجنة مراقبة الاتفاق النووي هي من سيقرر الانسحاب، 20 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/9qCe0

(2) المرجع السابق.

(3) نبيل العتوم، المفاوضات النووية مع الغرب، مركز أمية للدراسات الإستراتيجية، 2 يوليو 2015، تاريخ الاطلاع: 20 يناير 2019. http://cutt.us/2Q9ti

(4) رادیو فردا، حسن روحانی مسوولیت مذاکرات هسته‌ای را به وزارت خارجه سپرد، 14/شهریور/1392، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/r9mlw

(5) ایران اینترنشنال، صالحی: هیات نظارت بر برجام درباره خروج از آن تصمیم می‌گیرد، 30 دی 1397، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/dw5

(6) روزنامه «شهروند» : ، آملی‌لاریجانی: آمریکا آشکارا برای فروپاشی نظام جمهوری اسلامی تلاش می‌کند، 25 اردیبهشت 1397، تاریخ الاطلاع: 22 يناير 2019. https://bit.ly/2wIKphR

(7) خبر کرزای رسمي حوزه، امروز دشمن با تهدیدات ترکیبی علیه ملت ایران توطئه می کند/ رویکرد پدافند غیرعامل علمی و هوشمندانه است، 11 آذر 1397، تاریخ الاطلاع: 2 دیسمبر 2018. https://bit.ly/2SFwnEH

(8) موقع 24 رویداد، پاسخ محمود صادقی به توییت ترامپ، 11 آبان 1397، تاریخ الاطلاع: 2 دیسمبر 2018. https://bit.ly/2OmQNPm

(9) روزنامه «شرق»، ناطق‌نوري: پیشنهاد مذاکره با آمریکا حرام نیست، 1397 سه شنبه 26 تیر، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. https://bit.ly/2ut33Hd

(10) عبد السلام سليمي، دلایل تردید ایران برای مذاکره با آمریکا، خبرگزاری آناتولی، 2018/8/2، تاریخ الاطلاع: 6 سبتمبر 2019. https://goo.gl/N4m4SU

(11) روزنامه «شرق»، ناطق‌نوري: پیشنهاد مذاکره با آمریکا حرام نیست، 1397 سه شنبه 26 تیر، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. https://bit.ly/2ut33Hd

(12) سایت نو اندیش، عضو مجمع محققین و مدرسین: چرا باید با آمریکا تا ابد قهر بود؟، 30 تیر 1397، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. https://goo.gl/PcSPfS

(13) سیدعلی خرم، ترامپ ومعضل تماس با ایران، روزنامه آرمان امروز، 1397/4/28، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. https://goo.gl/5LpejZ

(14) الحرس الثوري: الإيرانيون لن يسمحوا بالتفاوض مع «الشيطان الأكبر»، الجزيرة نت، 1 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2018: http://cutt.us/pNiqV

(15) شبكة رؤية: البرلمان الإيراني يقنن شروط «خامنئي» للبقاء في الاتفاق النووي، 28 مايو 2018، تاريخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/ioAdP

(16) خبرگزاری جمهوری اسلامی ایران، عراقچی: تحریم ها مغایر با حاکمیت و اعتبار اروپا است، 1379/8/25، تاریخ الاطلاع: 4 دیسمبر 2018. https://bit.ly/2zZ7k71

(17) خبرگزاری صدا وسیما، از عملکرد اروپا در قبال برجام راضی نیستیم، مرجع سبق ذکره.

(18) خبرگزاری فارس: ایران و خروج آمریکا از برجام،14/ 4/ 1397، تاریخ الاطلاع: 21 يناير 2019. https://bit.ly/2jrsbbe

(19) موقع رادیو زمانه: نامه ظریف به دبیرکل سازمان ملل: آمریکا در برابر عواقب خروج زیانبارش از برجام مسئول شناخته شود، 24 اردیبهشت 1397، تاریخ الاطلاع 22 يناير 2019. https://bit.ly/2L4hJ5Y

(20) وکالة إيسنا، ظريف:1+4 به زودی تضمین منافع ایران ذیل برجام را مشخص می‌کند ،24 اردیبهشت 1397، تاریخ الاطلاع: 22 يناير 2019. https://goo.gl/VEbF22

(21) Deutsche Welle, Can Europe rescue Iran as Trump's sanctions loom?, 2.07.2018,accessed on: 22 Jan 2019. http://cutt.us/AVIa1

(22) سفير أمريكي يحثّ بريطانيا على التخلي عن دعمها للاتفاق النووي مع إيران، سبوتنيك عربي، 12 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2018 http://cutt.us/EfZa2

(23) إنجي مجدي، ألمانيا تدعو لتأسيس نظام مالي بعيد عن أمريكا لإنقاذ الاتفاق النووي الإيراني، اليوم السابع، 22 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2018. http://cutt.us/86jlL

(24) خبرگزاری صدا وسیما، اروپا؛ مهمترین چالش آمریکا در تحریم ایران، 09 تیر 1397، تاریخ الاطلاع: 22 يناير 2019. https://bit.ly/2MDno3b

(25) اتحادیه اروپا: قوانین مسدودساز تحریم‌های آمریکا علیه ایران از فردا اجرایی می‌شوند، خبرگزاری فارس، 15 مرداد 1397، تاریخ الاطلاع: 12 سبتمبر 2018. https://goo.gl/dbPhqf

(26) رییس جمهوری اعلام کرد پاسخ ایران به درخواست آمریکا برای مذاکره، خبرگزاری دانشجویان ایران «ایسنا»، 15 مرداد 1397، تاریخ الاطلاع: 10 سبتمبر 201. https://bit.ly/2nk4WSh

(27) روسيا اليوم: الدول الموقعة على الاتفاق النووي تؤكد التزامها بمواصلة استيراد النفط الإيراني، 6 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 22 يناير 2019. http://cutt.us/jUWF

(28)Alexandra Brzozowski, EU participation in 'anti-Iran summit' shrouded in uncertainty, EURACTIV, Jan 17, 2019, accessed on: 24 Jan 2019. http://cutt.us/7iuHD

(29) وکالة أنباء إیرنا، اجرای سازوکار مالی اختلاف اروپا و آمریکا را تشدید می کند، 1397/11/12، تاریخ الاطلاع: 3 فبراير 2019.https://bit.ly/2MKk3QX

(30) خبرگزاری جمهوری اسلامی، روحانی در نشست خبری با رئیس جمهور اتریش:ایران برجام بدون آمریکا را در صورت تضمین منافعش ادامه خواهد داد، 13/04/1397، تاریخ الاطلاع: 22 يناير 2019. https://bit.ly/2zieN4e

(31) روزنامه ایران، گفت وگو با حسن بهشتی پور ، کارشناس سیاست خارجی:خروج از برجام دشمنان ایران را متحد می کند، 27 دی 1397، تاریخ الاطلاع: 22 يناير 2019. https://bit.ly/2suKNvy

(32) عماد آبشناس، تاثیر نتیجه انتخابات اخیر آمریکا بر ایران، وکالة أنباء سبوتنيك، 11 نوفمبر 2018، تاریخ الاطلاع: 2 ديسمبر 2018. https://goo.gl/1FNbhi

(33) خبر كرزاي صدا وسيما، آغاز انحطاط ترامپیسم و دورنمای سیاست خاورمیانه ای امریکا در پرتو شکست جمهوریخواهان، 16 آبان 1397، تاریخ الاطلاع: 2 ديسمبر 2018. https://bit.ly/2RBvGuE

(34) روزنامه وطن امروز، تکاپوی بنزینی بن‌سلمان برای ترامپ، 9 مهر 1397، تاریخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2018. https://bit.ly/2y3k8bG

(35) العربية نت، الضربات تتوالى.. 10 شركات عالمية عملاقة هجرت إيران، 7 يونيو 2018، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2018. http://cutt.us/v6DSJ

(36) فرانس 24، وزير الخارجية الأمريكي يتهم الاتحاد الأوروبي بتقوية «إيران كأول راعية للإرهاب»، 26 سبتمبر 2018، ، تاريخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/I1ev0

(37) Peter Harrell, The Path to Renewed Oil Sanctions on Iran: How Trump Can Significantly Reduce Tehran's Exports, Foreign Affairs, August 8, 2018, accessed on: 9 Dec. 2018. http://cutt.us/2L1UO

(38) نه گردنکشی نه مذاکره، احمد شیرزاد تحلیلگر مسائل سیاست خارجه، صحیفه آفتاب یزد، 24 مرداد 1397، تاریخ الاطلاع: 12 سبتمبر 2018. https://bit.ly/2MTCuCh

(39) روزنامه ابتکار، ترامپ رویا پردازی می‌کند خواب بی‌تعبیر آمریکا برای قطع صادرات نفت ایران، 07 آبان 1397، تاریخ الاطلاع: 29 أكتوبر 2018. https://bit.ly/2y9AlNd

(40) خبرگزاری فارس: سرنوشت برجام روشن است/ اروپا نمی‌تواند مستقل از آمریکا تصمیم بگیرد، 5 مايو 2018، تاریخ الاطلاع 22 يناير 2019. https://goo.gl/Ein9oi

RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies